مجلة التعاون الدولي | المجلد01/ العـدد: 01 (2021)، ص 24-40

دور الدبلوماسية الجزائرية في أزمات تمرد الطوارق في شمال مالي: تطورات، فرص وقيود

The role of Algerian diplomacy in the mediation of the Tuareg rebellion crisis in northern Mali

سمير قط [1]، منير بسكري [2]

[1] جامعة محمد خيضر- بسكرة (الجزائر) ، samirgatt28@gmail.com

[2] جامعة محمد خيضر- بسكرة (الجزائر)، mounir.biskri@univ-biskra.dz

تاريخ الاستلام: 2021/05/20 تاريخ القبول: 2021/07/25 تاريخ النشر: 2021/07/30

ملخص:

تسعى هذه المقالة لتحليل موضوع في غاية الحساسية للامن القومي الجزائري وهو تمرد الطوارق في شمال مالي وما ينعكس عنه من مخاطر. لذلك فستتناول المقالة اربع عناصر اساسية وهي اولا انشغال الدبلوماسيةة الجزائرية بالازمة الامنية في شمال مالي. ثم تقديم مراجعة تاريخية لمشكل الطوارق لفهمه من جذوره. ثم التفصيل في الوساطة الجزائرية ومحاولة تحليل اهافها وابعاها ونقد اوجه القصور فيها ومختلف الصعوبات الذاتية والموضوعية التي تواجه هذه الوساطة ميدانيا. وفي الاخير،سنحاول استشراف مستقبل الوساطة الدبلواسية الجزائرية في ازمة شمال مالي

كلمات مفتاحية: الدبلوماسية الجزائرية، الأزمات ، الطوارق، شمال مالي.

Abstract :

This article seeks to analyze a topic very sensitive to Algerian national security, which is the Tuareg rebellion in northern Mali, and its implications. Therefore, the article will address four basic elements, first of which is the preoccupation of Algerian diplomacy with the security crisis in northern Mali. Then present a historical review of the Tuareg problem to understand it from its roots. Then detail the Algerian mediation and try to analyze its aims and consequences and criticize its shortcomings and the various subjective and objective difficulties that face this mediation in the field. Finally, we will try to anticipate the future of Algerian diplomatic mediation in the northern Mali crisis

Keywords: Algerian diplomacy, crises, Tuareg, northern Mali.

المؤلف المرسل: سمير قط ، الإيميل: samirgatt28@gmail.com

مقدمة:

يشكل الجناح الجنوبي للجزائر ما يمكن وصفه بالبطن الرخوة لأمنها القومي. فما يعرفه الشريط الساحلي–الصحراوي من معضلات أمنية خطيرة تقليدية وجديدة، جعلت الجزائر تولي انشغالاً بالغاً بهذه المنطقة. فمنذ عقود تعاني الدولة في هذه المنطقة من فشل بنيوي خطير جعلها تفرز تهديدات ليست داخلية فحسب، ولكن أيضاً إقليمية ودولية. وتعد مالي، أحد دول هذا الفضاء التي تعيش منذ استقلالها أزمةً سياسيةً خطيرة متمثلة في فشلها في بناء دولة وطنية موحدة. فأحد المكونات الاجتماعية في مالي، وهم "الطوارق" [1]، وبسبب ما يعانونه من تهميش وتمييز عنصري من طرف الأغلبية الزنجية، لجأوا للتمرد على الحكم المركزي من حين لآخر، للمطالبة بالعدالة الاجتماعية واقتسام الثروة والسلطة. غير أن هذا التمرد بات يشهد في السنوات الأخيرة تطورات بالغة الخطورة، فقد صار المتمردون الطوارق يرفعون مطالب متطرفة تصل حد المطالبة بالانفصال وإنشاء دولة مستقلة خاصة بهم في شمال مالي. هذه المطالبات جوبهت بالرفض من طرف المجموعة الدولية وعلى رأسها الجزائر.

انشغال الجزائر بهذه القضية إذن، نابع من اعتبارات صيانة أمنها القومي. فالأزمة في شمال مالي لطالما سببت الصداع لصناع القرار الجزائريين، الذين ما إن يحدث تمرد في هذه البلاد حتى يسارعون إلى عرض الوساطة لحل الأزمة. ويشكل التمرد الأخير، الذي وقع في سنة 2012، الأخطر على الإطلاق، فكما أسلفنا، رفع المتمردون الطوارق فيه مطلب الانفصال، والذي ترفضه الجزائر (لاعتبارات سنأتي على تحليلها فيما بعد) بشكل مطلق. فضلا عن ذلك، فقد اتهمت بعض الفصائل الطوارقية المتمردة، بعلاقتها ببعض الجماعات الإرهابية الناشطة في المنطقة وأهمها "القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي". هذا الوضع، دفع فواعل دولية أخرى خاصة فرنسا للتدخل في المنطقة عسكريا تحت ذريعة مكافحة الإرهاب، غير أنها كانت تحمل معها (إلى جانب مكافحة الإرهاب) أجندة إستراتيجية أخرى، تتعلق بإعادة التموضع في المنطقة. التدخل العسكري الفرنسي، زاد من تعقيد الأوضاع، وهو ما أجبر الجزائر للتحرك الدبلوماسي وقيادة وساطة دولية كللت بـ"النجاح" في نهاية المطاف، أين توصلت إلى توقيع وثيقة "اتفاق السلام والمصالحة في مالي".

هذا النجاح في الوساطة التي قادتها الجزائر، عكس توجه دبلوماسي جديد قائم على المساهمة في حل النزاعات والأزمات التي يعرفها هذا الفضاء الجيوسياسي للجزائر. ففي الفترة الأخيرة، يعد الجوار الجزائري المباشر ملتهب على كافة الجبهات، فالعديد من دول الساحل والصحراء عرفت فشلاً دولاتياً، كما تعيش بعض دول المغرب العربي أزمات حادة في أعقاب الربيع العربي، فتونس، تعرف صعوبات في تجيير مرحلتها

الانتقالية، وليبيا دخلت في ما يمكن أن نصفه بحرب أهلية. هذا الوضع الخطير، جعل الجزائر والتي بقيت متماسكة وسط هذه العواصف الإقليمية المحيطة بها، تحرك آلتها الدبلوماسية، للمساهمة في إيجاد حلول سياسية لكل هذه التحديات، تجنباً لتفاقمها ما سيترتب عنه بلا شك انعكاسات وخيمة على الأمن القومي الجزائري، ودرءًا لأي تدخل أجنبي، قد يزيد من تعقيد الأوضاع في المنطقة برمتها.

تسعى هذه المقالة، لتحليل دور الوساطة الجزائرية في حل أزمة تمرد الطوارق في شمال مالي، من خلال العودة إلى جذور هذه المشكلة المزمنة، وتطوراتها من مرحلة إلى أخرى، ثم التركيز على تمرد 2012، وتداعياته الإقليمية. وفي مرحلة ثانية، سنحاول تسليط الضوء على دور الوساطة الجزائرية، واعتبارات انخراطها بقوة للمساهمة في حل هذه المشكلة، وأهم الصعوبات التي واجهتها.

أولا: انشغال الدبلوماسية الجزائرية بالمشكلة الأمنية في مالي.

ما انفكت الدبلوماسية الجزائرية "تتورط" حتى عنقها في المشكلة الأمنية في شمال مالي منذ الاستقلال. هذا الانخراط الدبلوماسي الجزائري في القضية المالية الداخلية يجعلنا نتساءل عن الأسباب الحقيقية التي تدفع الجزائر لمثل هذا الخيار. في الحقيقة، هناك اعتبارات عديدة تفسر ذلك منها ما هو جغرافي ومجتمعي، ومنها ما هو سياسي-أمني.

تقدر الحدود البرية المشتركة بين الجزائر ومالي بـ 1376 كلم. والحدود البرية هناك وهمية أكثر منها حقيقية، فبسبب الظروف الطبيعية الصحراوية القاسية والتضاريس الوعرة، يجعل من العسير إن لم نقل من المستحيل، وضع نقاط حدودية لمراقبة الحدود بين البلدين. فضلا عن ذلك، هناك اعتبار ديمغرافي-مجتمعي، إذ أن هناك تداخل كبير بين سكان شمال مالي من الطوارق حيث يوجد 790 ألف منهم في شمال مالي "إقليم أزواد"، وفي جنوب الجزائر 160 ألف يقطنون الصحراء الجزائرية يعيشون أساسا في مدينة تمنراست والمناطق المجاورة لها. لذلك، لا تريد الجزائر الإكثار من مظاهر عسكرة المنطقة الحدودية بتعزيز الإجراءات الأمنية الرقابية، ما من شأنه فتح موجات عنف مضادة، أين ينتشر ضعف الإحساس بالانتماء للدولة في هذه المنطقة، إذ يبدو الولاء للقبيلة والعرق أكثر لدى صفوف الطوارق. فمراقبة حركة التنقل عبر الحدود الجزائرية-المالية، هو من قبيل "الطوباوية الأمنية"، خاصة أن علاقات المصاهرة العابرة للحدود تعززت، ما يجعل من الحدود البرية المصطنعة بلا معنى. إذ أن هناك حوالي 90% من سكان تلك المناطق الحدودية

حاصلين على جنسية مزدوجة جزائرية ومالية. ضف إلى ذلك، نشوء روابط عائلية تاريخية ومصلحية اقتصادية "التجارة"، جعلت الكثيرين من سكان المنطقة لا يعترفون ولا يقبلون بالحدود.

على الصعيد الأمني، (وهذا أهم اعتبار) تمثل شمال مالي منطقة انكشاف للأمن القومي الجزائري، نظراً لتحول هذا الفضاء –ومنذ أكثر من عقدين– إلى ملاذ للعديد من الجماعات الإرهابية خاصة القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي، حركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا، حركة أنصار الدين المالية، داعش... شنت هذه الجماعات هجمات إرهابية على مصالح اقتصادية جزائرية، منها خطف سياح أجانب وطلب فدى، وكانت أخطر تلك الهجمات الاعتداء على قاعدة الغاز في "تيقنتورين"، وتعد الطاقة عصب الاقتصاد الجزائري. علاوة على الإرهاب تحولت المنطقة الحدودية الجزائرية–المالية إلى ممر مزدهر للتهريب بكافة أشكاله خاصة المخدرات، الاتجار بالبشر، الأسلحة...

هناك اعتبار سياسي آخر يجعل الجزائر تنخرط في حل المعضلات الأمنية فيها سيما مسألة تمرد الطوارق بشمال البلاد، كون الجزائر صار في رصيدها خبرة متراكمة في الوساطة بين الفرقاء الماليين، فهي على دراية واسعة بتفاصيل الملف، كما بات لها خيوطاً متصلة بالمشهد السياسي والأمني في المنطقة يمكنها من التحكم إلى حد ما في مفاصل هذا الصراع.

ثانيا: مشكل تمرد الطوارق في شمال مالي: مراجعة تاريخية

يتمتع الطوارق بتاريخ سحيق في الصحراء الكبرى الافريقية. فقد تم ذكرهم في كتابات هيرودوت، كما تم ذكرهم من طرف المؤرخين العرب القدماء، فقد كان يسميهم ابن خلدون "الملثمين". غير أن المشكلة في شكلها الحالي ترجع إلى نهاية الخمسينيات، أين بدأت مطالبات سكان إقليم "الأزواد" [(2)] من الطوارق بالاعتراف بخصوصيتهم الثقافية والاجتماعية، فضلا عن نضالهم السياسي في سبيل تحقيق العدالة في توزيع الثروة والسلطة بين شمال مالي وجنوبه. إذن، غياب العدالة الاجتماعية، هو ما حفز سكان هذا الإقليم للمطالبة بالاعتراف بالخصوصية الثقافية والاجتماعية، ثم السياسية فيما بعد (الانفصال). وهنا يؤكد أحد قياديي حركة توحيد وتحرير الأزواد، "*إن الأقليات في شمال مالي (يقصد الطوارق)، كانت دائماً منسية، والتنمية بها ضعيفة جداً. فلا يوجد في إقليم الأزواد مدارس ولا طرقات[...] بالإضافة إلى أن المساعدات الغذائية الدولية، التي يستفيد منها الإقليم، تقوم الحكومة المالية بتحويلها إلى مناطق أخرى[...] فنحن نريد تقرير مصيرنا بأنفسنا حتى لا يتكرر ذلك، وهذا ما يدفعنا لحمل السلاح* ."

جرت حركة تمرد في مالي، بقيادة "كال انتصار" سنة 1959، والتي تم القضاء عليها عسكريا في 1964. بفضل توقيف قياداتها من طرف مصالح الأمن المغربية والجزائرية. فالجزائر إذن كانت تعارض قيام دولة طارقية مستقلة على تخومها الجنوبية منذ الإستقلال. ومنذ هذه اللحظة، وضعت شمال مالي والنيجر تحت المراقبة وتمت عسكرة المنطقة لإجهاض أية محاولة تمرد أخرى. وظل الحال على ما هو عليه إلى غاية سنة 1990 أين انفجر الصراع الذي كان خامدا.[3]

في 1990، شنت الحركات المتمردة في مالي والنيجر، عمليات مسلحة ضد الحكومات المركزية في كلا البلدين. بيد أن المسارعة الجزائرية للوساطة، توجت بتوقيع اتفاق تمنراست بين الحكومة المالية والمتمردين. جاء هذا الاتفاق تحت عنوان "وقف الأعمال العدائية"[4]، وتم بين الحكومة المالية من جهة، والحركة الشعبية الأزوادية والجبهة الاسلامية العربية من جهة ثانية. وذلك في مدينة تمنراست الجزائرية في 6 جانفي/كانون الثاني 1991. كان هذا الاتفاق في شكل وثيقة أمنية محضة، كما كان يخص منطقة محددة والتي دارت فيها عمليات القتال الأساسية وهي المنطقتين السادسة والسابعة في إقليم الأزواد. المسعى الأساسي من هذا الاتفاق كان وقف إطلاق النار، فهو لم يحاول حل المشكل من جذوره المتمثل في غياب التنمية في منطقة الأزواد الطارقية.

لذلك، فإن هذا الإتفاق لم يصمد طويل، بعد الإنقلاب على الحكم في مالي، وعليه عاودت القوات المالية عملياتها العسكرية ضد الحركة الشعبية للأزواد.[5] ترتب على هذه الأحداث حركة واسعة من اللجوء إلى الجزائر، ما أجبر الأخيرة إلى التوسط مجددا بين الفرقاء لوضع حد للاقتتال. توصلت على إثره الدبلوماسية الجزائرية إلى هدنة، سنة 1992، ثم توقيع اتفاق بين الطرفين (فيما يخص حركة التمرد في النيجر)، يتم على إثره منح الطوارق تسييرا لامركزيا، إلى أن تم التوصل إلى حل نهائي للأزمة سنة 1997، بفضل الوساطة الجزائرية دائما. فالتمرد الذي حدث سنوات التسعينات، وكذلك نمط تعامل الحكومة معه بأسلوب عنيف أدى إلى تفاقم الأوضاع. لكن ما هي أسباب هذا التمرد؟

أولا: سبب بيئي؛ وهي موجة الجفاف منقطعة النظير التي عرفتها المنطقة سنتي 1972 و1973، والتي نجم عنها مجاعة واسعة النطاق بسبب نفوق ما يربو عن 3,5 رأس ماشية، وهذا ما أثر على طبيعة التركيبة البدوية للطوارق في مالي والنيجر، كما فضل الكثير من الشباب الطارقي الهجرة إلى البلدان المجاورة،

كالجزائر وليبيا والشرق الأوسط. **ثانيا:** الدور الليبي كان فاعلا في هذه الأزمة فقد عمل نظام القذافي، على استقبال أعداد كبيرة من المهاجرين الطوارق، ووفر لهم مراكز للتدريب العسكري، وتلقينهم أيديولوجية خاصة بانتمائهم الحضاري للأمة العربية وليس لإفريقيا الجنوب. **ثالثا:** العودة الكثيفة للاجئين المرحلين من الجزائر في جانفي 1990 بعد قرار الجزائر ترحيل أعدادا كبيرة منهم إلى بلدانهم الأصلية وتقدر أعدادهم بين 20 ألف و25 ألف لاجيء.[6] اتفاق وقف اطلاق النار الموقع في تلك الفترة كان هشاً للغاية، فكما أسلفنا لم يهتم سوى بوقف اطلاق النار بين الفرقاء المتخاصمين من الحركات الطوارقية والحكومة المالية، ولم يبحث في سبل حل المشكلة من أصولها. فلم يتطرق لمسألة التنمية في منطقة الأزواد، وقضية اقتسام الثروة بشكل عادل واشراك الطوارق في السلطة. جاء اتفاق السلام الموقع في الجزائر أكثر شمولاً من سابقه (اتفاق تمنراست) فقد اجتهد هذه المرة في تحليل أكثر عمقاً للمشكلة الأزوادية، حيث حاول انتزاع تنازلات من الحكومة المالية لصالح الطوارق. وردت وثيقة الاتفاق تحت عنوان: "صيانة الأمن، السلم والتنمية في منطقة كيدال"، ورغم أن نص الاتفاق لم يشمل إقليم الأزواد بشكل كامل واقتصر على التركيز على منطقة كيدال، وهذه الأخيرة هي التي كانت تدور فيها العمليات القتالية الرئيسية، إلا أنه وكما نسجل من خلال عنوانه، أنه ربط بين الأمن والسلم من جهة وبين التنمية من جهة ثانية، وهذا يعد تطورا في سبيل حل المعضلة من جذورها.

في 23 ماي/آيار 2006، تجدد الصراع بين الطوارق والحكومة المالية، والسبب المباشر –هذه المرة– كان فشل وساطة غير معلنة قام بها زعيم طارقي هو "إياد آغ غالي" وفشل فيها باقناع الرئيس السابق "أمادو توماني توري" بالمطالب التي قدمها زعيما التمرد "ابراهيم آغ باهنغا" و"الحسن فاغاغا". وكانت نهاية هذا الصراع في جويلية/تموز 2006، بتوقيع إتفاقية السلام في الجزائر، أنهت التمرد الطوارقي. وكما في كل مرة أجبر الطرفان مرة أخرى على توقيع بروتوكول تفاهم في 30 مارس/آذار 2008، في طرابلس بفضل وساطة ليبية بعد هجوم متمردين طوارق على القوات الحكومية.

جاء اتفاق السلام الموقع في الجزائر[7] أكثر شمولا من سابقه (اتفاق تمنراست) فقد اجتهد هذه المرة في تحليل أكثر عمقا للمشكلة الأزواد، حيث حاول انتزاع تنازلات من الحكومة المالية لصالح الطوارق. فقد نصت وثيقة اتفاق السلام على ستة عناصر أساسية. وقد بدأ هذه المرة بمسألة اقتسام السلطة والتنمية الشاملة قبل الانشغال بوقف إطلاق النار. إذ أكد في العنصر الأول على إشراك الطوارق بشكل أفضل في المسارات القرارية كما سماها، وذلك بخلقه للعديد من الأجهزة المستحدثة التي من شأنها تحقيق هذا المسعى منها، مجلس إقليمي مؤقت للتنسيق والمتابعة، يتم اختيار أعضاءه بشكل توافقي. مهمته استشارية في المقام

الأول. ثم نص الاتفاق على التنمية الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية. وذلك بتنظيم مؤتمر حول التنمية في كيدال، وذلك بإنشاء صندوق خاص للاستثمار قصد وضع برامج التنمية الاقتصادية الاجتماعية والثقافية موضع التنفيذ. ثم ينتقل الاتفاق إلى الانشغال بالمسائل الأمنية، أين نص على تأسيس مجلس إقليمي مؤقت للتنسيق والمتابعة، هدفه الأساسي نزع المظاهر العسكرية في شمال مالي. ثم في مرحلة أخرى، أتت العناصر الثلاثة الأخرى، لتبحث في ميكانيزمات متابعة تنفيذ هذه البنود، والإجراءات التي تحظى بالأولوية وإنشاء الأجهزة النهائية لتنفيذ ذلك.

اتفاق السلام هذا، لم يكن بدوره متماسكاً بحيث يوفر بيئة سياسية وأمنية في مالي تمكنها من بناء السلام بشكل مستديم. وقد تضافرت عوامل عديدة زادت من الفجوة بين الحركات الطوارقية المتمردة والحكومة المركزية في مالي. ويمكننا حصر أهم تلك العوامل في؛ أولاً: الحكومة المالية لم تبد استعداداً للالتزام الفعلي بنص الاتفاق، وتجسيد مطالب حركات التمرد في شمال مالي بمنحها الحكم الذاتي ووضع حد لسياسة التهميش. ثانياً: حركات التمرد الطوارقية من جهتها، لم تظهر حسن نية تجاه الاتفاق المبرم مع الحكومة، إذ رفضت تسليم أسلحتها، وهي الحركات التي تنضوي تحت راية ما يعرف بالتحالف الديمقراطي من أجل التغيير. ثالثاً: رفض الحركات المتمردة تسليم الأسرى من جنود وضباط الجيش المالي، وقد ربطت ذلك بشرط التزام الحكومة بتنفيذ الحكومة لبنود اتفاق الجزائر.[8] وهذا يعبر عن قدر كبير من انعدام الثقة بين الطرفين، وهو ما سرع من انفجار الأوضاع فيما بعد ونسف اتفاق الجزائر.

ثالثا: تمرد سنة 2012: وساطة دولية بقيادة جزائرية

في 17 جانفي/كانون الثاني 2012، تجدد تمرد الطوارق ضد الحكومة المركزية المالية. تميز التمرد الأخير بخصائص مختلفة من عدة وجوه عما سبقه من تمردات. يمكننا أن نجمعها في ثلاثة خصائص. أولها: عرف هذا التمرد تحالف بين بعض الحركات الطوارقية (MNLA) وبعض الجماعات الارهابية خاصة منها القاعدة ببلاد المغرب الاسلامي. كانت لها نشاطات في مناطق الأزواد والتي استطاعت استمالة بعض الفصائل الطارقية هناك، هذا فضلا عن استفادتها من مخزون الأسلحة التي كانت بحوزة مجموعات طارقية، كانت ضمن كتائب القذافي قبل سقوطه. هذا التحالف، لم يكن وليد لحظة التمرد وانما تمكنت تلك الجماعات الارهابية من نسج علاقات مع فصائل طوارقية قبل ذلك، فقد كان هناك اعتماد متبادل بين

الطرفين اقتصادياً وأمنياً. ثانيها: جاء هذا التمرد [9] في ظرف استنفدت فيه كل محاولات الحل الدبلوماسي التي بذلتها عدة أطراف خاصة منها الجزائرية. فكل الاتفاقيات بين الفرقاء الماليين والطوارق لم يكن لها حلولاً شاملة، فقد ظل إقليم الأزواد يعاني من ذات المشاكل التنموية. علاوة على ذلك، فمنذ توقيع اتفاق السلام في الجزائر في 2006، ثم بروتوكول التفاهم في طرابلس في سنة 2008، لم تتجدد أية مبادرة أخرى لتعزيز السلام في الإقليم، ولم يبذل أي طرف دولي جهدًا في متابعة تنفيذ بنود الاتفاق على الأرض. ثالثها: وقع تمرد مارس/آذار 2012 في وقت كانت فيه الحكومة المركزية في مالي في أضعف أوقاتها، حيث جرى انقلاب أطاح بالرئيس "أمادو توماني توري"، وصار الصراع على السلطة في باماكو سيد الموقف[10].

أما عن أسباب هذا التمرد الجديد، فقد تضافرت عوامل عديدة على تحريك ثم تغذية تمرد بعض حركات الطوارق في شمال مالي في 2012. أولاً: استمرار التهميش والإقصاء، الذي يعاني منه إقليم أزواد في الشمال سياسياً وتنموياً. فقد فشلت الحكومة في باماكو، بقيادة الرئيس الأسبق "أمادو توماني توري" في تطبيق البرنامج الخاص بالأمن والسلام والتنمية، في أوت 2011، بقيمة 50 مليون يورو في شمال البلاد. فقد كان الأوان قد فات، فالأوضاع في هذا الإقليم بلغت حد التقيح، ولم يعد يكفي معها أي مبادرات شكلية بسيطة، ما زاد في إشعال التوتر بين الشمال والجنوب، ومهد الطريق لعودة القتال.

ثانياً: عودة حكومة باماكو لسياسة عسكرة إقليم أزواد، وهو ما اعتبرته قيادات الإقليم انتهاكاً صارخاً لاتفاقية الجزائر، والذي تهدف من ورائه حكومة باماكو استعادة سيطرتها على الإقليم. ثالثاً: الدور الذي قامت به الحركة الوطنية الأزوادية _MNA_ والتي أنشأت في 2010، في اغتنام مشاعر الغضب الطوارقي الداخلي، وعملها على حشد الدعم الدولي لمشروع الاستقلال. رابعاً: والسبب المباشر لهذا التمرد يكمن وراء الحرب في ليبيا، وسقوط نظام القذافي، وعودة الآلاف من المقاتلين الطوارق، الذين كانوا يحاربون في صفوف كتائب القذافي، والذين اكتسبوا خبرة قتالية وامتلكوا ترسانة معتبرة من الأسلحة النوعية. وهو السبب وراء تمكنهم من دحر القوات النظامية المالية بشكل مفاجيء وسريع.[11] فقد زادت الأسلحة الليبية القدرة التسليحية لهذه المجموعات، أين واجه مقاتلون طوارق مخضرمون قوات مالية ضعيفة التسلح، أين تمكنوا من طردهم من المدينة تلو الأخرى.[12]

1. تعقيدات الوضع وموقف البدلوماسية الجزائرية

مع اندلاع التمرد الطوارقي في شمال مالي في 17 جانفي/كانون الثاني 2012، سارعت الجزائر كعادتها لعرض الوساطة بين الطرفين المتصارعين الحكومة والمتمردين. فتقدمت بمبادرة تسمح بوقف القتال وإراقة الدماء، تتضمن هذه المبادرة؛ إنشاء مناطق محمية وأخرى منزوعة السلاح، وإنشاء

صندوق دولي لإعادة إعمار وتنمية صحراء أزواد، بتمويل جزئي من الجزائر.[13] لكن يبدو أن سرعة الانتصار العسكري الذي حققه المتمردون الطوارق، ودحرهم للجيش المالي؛ أوقعهم في نشوة الانتصار. وبالتالي رفعوا من سقف طموحاتهم _كما أشرنا_ لحد إعلان استقلال إقليم أزواد في 05 أفريل/نيسان 2012. ولم يُبدوا حماسة للوساطة أو المبادرة الجزائريتين كما تعودوا.

لتتعقد مجريات الأحداث فيما بعد بسبب أمرين: 1) الانقلاب العسكري على الرئيس المالي "أمادو توماني توري". 2) سيطرة بعض الحركات الجهادية سيما حركة أنصار الدين وحركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا، فضلا عن التنظيم الإرهابي القاعدة في المغرب الإسلامي، وهو ما قاد في نهاية المطاف، إلى التدخل العسكري الفرنسي، والذي زاد في خلط الأمور أكثر.

هذا التعقيد الذي عرفته شمال مالي، والتلونات التي عرفتها شبكة التحالفات في المنطقة، بين أطراف الصراع الرئيسيين؛ جعلت الموقف الجزائري أكثر حذرا –بل قل– تردداً وارتياباً. فقد اعتمدت الجزائر في بدايات النزاع سياسة الترقب والانتظار، ولهذا الموقف عدة تفسيرات؛ أولاً: أن الجزائر تلتزم الحذر في رهاناتها، بهدف حماية مصالحها الإستراتيجية. ثانياً: هناك من اعتبر موقف الجزائر عقابا للرئيس الأسبق "توماني توري"، الذي اتهمته بالتواطؤ المتعمد مع القاعدة في المغرب الإسلامي. ثالثاً: هناك اعتقاد بأن الجزائر سمحت عمداً لحركة أنصار الدين بفرض سيطرتها على الأزواد، بعد أن تغلبت على الحركة الوطنية لتحرير أزواد، التي فجرت التمرد بسبب سوء علاقة الأخيرة مع الجزائر، التي تنتقدها بخصوص دورها في الوساطات منذ بدايات التسعينيات، بأنه لم يخدم مصالح الطوارق.[14] والدور الجزائري كما هو معلوم؛ نابع من مبدأ الحفاظ على الحوزة الترابية لمالي، وعدم السماح، بقيام أية دولة جديدة على تخومها الجنوبية. لكن الجزائر كانت دائما ترد على هذه التهم، بأن موقفها هذا، ناتج عن التزامها بمكافحة الإرهاب في المنطقة، وليس التمرد الطوارقي.

2. التدخل العسكري الفرنسي: الموقف الدبلوماسي الجزائري الغامض

كل هذه التعقيدات؛ أدخلت شمال مالي في مأزق حقيقي استعصى معه الحل السلمي. سيما بعدما أمسكت الحركات المتطرفة، زمام الأمور وشنت حملات ضد القوات النظامية، التي أجبرتها على التراجع، حتى بات المركز والعاصمة باماكو تحت تهديد حقيقي. هذه التطورات، أعطت لفرنسا (صاحبة النفوذ التقليدي في المنطقة) ذريعة للتدخل عسكريا [15]، لمنع (حسبما تقول) الإرهابيين، من السيطرة على مالي، وهو ما سيهدد مصالحها الحيوية بها.

هدف فرنسا المعلن من تدخلها العسكري كان، منع الإرهابيين من السيطرة على مالي، وإيقاف زحفهم نحو الجنوب إلى العاصمة باماكو. لأن سيطرة المتطرفين على مالي سيكون له انعكاسات خطيرة ليس على المنطقة الساحلية فحسب، ولكن أيضاً على شمال إفريقيا، أوروبا والأمن العالمي. غير أن هناك أهدافاً استراتيجية أخرى، فسقوط مالي يعني لا محالة سقوط دولا أخرى مجاورة النيجر، موريتانيا.. فهي تسعى من خلال تدخلها؛ قلب الإتجاه بوقف الحركات الإرهابية، ودرء أي عدوان مماثل على دول الجوار الفاشلة أصلاً والواقعة تحت النفوذ الفرنسي.[16]

يرجع تحفظ/ رفض الجزائر، لتدخلها في شمال مالي لعدد من العوامل: أولاً: مبدأ عدم التدخل (والذي يعتبر مقدسا لدى صانع القرار الجزائري)، خارج الوطن، والتأكيد على الحلول السلمية للنزاعات. ثانياً: أن الجزائر قلقة من تطورات النزاع، واحتمال انتشاره للداخل الجزائري، والتورط في مغامرة كارثية، لأن أي فشل في التدخل سيترتب عليه، زعزعة مكانة النظام داخلياً.

ينتاب الجزائر قلق كذلك من جوارها المضطرب وغير الودود؛ فهي تشتبه في بداية تأسيس "كتلة" بقيادة فرنسا والموالين لها في المنطقة، أهمها المغرب وبعض دول الساحل الهشة. هدف هذه الكتلة؛ هو احتواء "القوة الجزائرية الناشئة"،[17] وسيما بعد العواصف التي ضربت المغرب العربي وشمال إفريقيا، بما يسمى "الربيع العربي"، بداية بالثورتين التونسية والمصرية، والتدخل الغربي في ليبيا، لإسقاط القذافي، ثم التقارب بين حكام ليبيا الجدد مع المملكة المغربية، والتي أثارت توجسات لدى النظام الجزائري.

كما أن الجزائر وجدت نفسها أمام مشهد معقد في شمال مالي، تتداخل فيه الحركات الطارقية والجماعات الارهابية، التي لا تريد الجزائر الخلط بينهما. الحركات الطارقية عديدة وبينها تناقضات ومنافسة أحيانا واختلافات في الرؤى، خاصة الحركة الوطنية لتحرير أزواد، وهي حركة علمانية مطالبها انفصالية –كما أسلفنا–، وحركة أنصار الدين الإسلاموية، التي تسعى لإقامة حكم ذاتي وخاصة تطبيق الشريعة الاسلامية. والجزائر لها علاقات جيدة بالحركة الأخيرة، لكن الإشكال أن حركة أنصار الدين، لديها ارتباطات مع التنظيمات الارهابية في المنطقة. وهكذا ستجد الجزائر نفسها في مواجهة مباشرة مع حركة أنصار الدين حليفتها الأزوادية، لذلك، فضلت الجزائر عدم التدخل، واعتماد سياسة الانتظار والترقب. غير أنها وسعيا منها لامتصاص –نوعا ما– الضغوط الغربية عليها؛ اضطرت إلى فتح مجالها الجوي للطائرات الفرنسية، وهذا يعد تطورا في العقيدة العسكرية الجزائرية.

رابعا: الرعاية الجزائرية للمفاوضات بين الفرقاء الماليين 2014.

"مالي، الفرصة الأخيرة في الجزائر العاصمة".[18] كان هذا عنوان دراسة لمجموعة الأزمات الدولية. وذلك تعبيرا لما آلت إليه الأوضاع في هذا البلد. وإدراكاً من جهة أخرى، للدور الجاد الذي تلعبه الدبلوماسية الجزائرية، في حلحلة هذه المعضلة، رغم كل الصعوبات والعراقيل التي واجهت الدبلوماسية الجزائرية.

إنطلق المسار التفاوضي بين الحكومة المالية ومنسقية الحركات الأزوادية، في جويلية/تموز 2014، في الجزائر وبمشاركة دولية مشكلة من، المنظمة الإقتصادية لدول غرب إفريقيا، الإتحاد الإفريقي، الأمم المتحدة، الإتحاد الأوروبي، منظمة التعاون الإسلامي، إضافة إلى بوركينافاصو، موريتانيا، النيجر وتشاد، كأعضاء في فريق الوساطة. تهدف خريطة الطريق التي تمت المصادقة عليها من جميع الأطراف، في 24 جويلية/تموز 2014 بالجزائر، إلى التوصل إلى اتفاق سلام[19] شامل ومستديم، يفضي إلى حل نهائي للأزمة بين باماكو والطرف الأزوادي.[20] على طاولة المفاوضات عُرضت ثلاث نقاط تتعلق بالاعتراف المتبادل بين الحركات الأزوادية والحكومة المالية، بشأن الوحدة الترابية. –مشاركة الطوارق في الحكومة والمؤسسات الرسمية المالية. – مكافحة الإرهاب والتنمية في مناطق شمال مالي.[21]

واجهت مفاوضات الجزائر، عراقيل عديدة. بعضها شكلية وأخرى عميقة. فمن الناحية الشكلية، فقد تم توقيع وثيقتين منفصلتين، تشكلان خريطة طريق لحل الأزمة المالية–الأزوادية، ليستا متطابقتين من حيث المضمون. فالوثيقة الأولى، جمعت بين الحكومة المالية والحركات الثلاث الموقعة على إعلان الجزائر، في 09 جوان/حزيران، وهي (MNLA MAA HCUA). والثانية، أضافت الحركات الثلاث المجتمعة في "أرضية الجزائر العاصمة الأولية"، الموقعة في 14 جوان/حزيران وهي: التحالف الشعبي من أجل أزواد، تنسيقية الحركات والقوى الوطنية والمقاومة وفرع آخر من MAA هذا ما شتت الجهود التفاوضية بين اتجاهين مختلفين. هذا من جهة. من جهة أخرى، الخلاف الآخر كان حول طريقة إدارة النقاش، ففي سبتمبر/أيلول، أكد أعضاء التنسيقية على أن المسائل السياسية والمؤسساتية، يجب أن تفرد لها ورشة خاصة للتباحث حولها بشكل منفصل، عن القضايا الثلاثة الأخرى. فقد اعتبروا أن الملفات الأخرى ستكون تابعة للملف السياسي–المؤسساتي، وهذا كذلك كان محل خلاف بين الطرفين.[22]

فضلا عن ذلك، فقد كانت هناك خلافات عميقة بين المتفاوضين، استعصت معها كل محاولات التقريب بين الطرفين، سيما ما تعلق منها بمطلب الفيدرالية، الذي تجمع حوله أغلب الأطراف الأزواديين. وهو ما ترفضه ليس مالي وحدها، ولكن أيضا كل جوارها الإقليمي، خاصة الجزائر، وحتى الأطراف المشاركة، الأمم المتحدة، الإتحاد الإفريقي والإتحاد الأوروبي.

الفديرالية من منظور أزوادي، تعني التمتع باقتسام السلطة بين الحكومة المركزية وإقليم أزواد. بحيث يصبح للإقليم الحرية في إدارة شؤونه بشكل منفصل عن المركز. غير أن هذا الطلب، كان مرفوضا من طرف الجميع كما ذكرنا. لذلك جاءت وثيقة الوسطاء التي تعتبر "أكثر ميلا" لموقف الحكومة المالية، تحمل عدة مبادئ تؤكد رفض الأهداف الأزوادية وهي:

-احترام الوحدة الوطنية، والوحدة الترابية وسيادة دولة مالي، وكذلك على الشكل الجمهوري العلماني لها.

-احترام والحفاظ على التنوع الثقافي واللغوي، وتعزيز مشاركة كل مكونات شعب مالي، خاصة النساء والشباب في مشروع بناء الوطن.

-قيام السكان بإدارة فعلية لشؤونهم الخاصة، عن طريق نظام حكم يأخذ بعين الاعتبار آمالهم وحاجاتهم الخاصة.

-القيام بتنمية متوازنة في جميع أقاليم مالي، مع الأخذ بعين الاعتبار أوضاعها الخاصة.[23]

خامسا: مستقبل اتفاق السلام والمصالحة في شمال مالي

يسعنا عند هذا المستوى من التحليل، التساؤل عن مصير اتفاق السلام في شمال مالي بين الطوارق والحكومة المالية، وجدوى الوساطة الجزائرية التي وضعت دبلوماسيتها على محك الاختبار الميداني. فهل سيصمد السلام في مالي والمنطقة في وجه العواصف الهوجاء التي يتعرض لها هذا الفضاء؟

بالرغم من التفاؤل الكبير الذي أبداه المسئولون الجزائريون بخصوص مستقبل اتفاق السلام والمصالحة في مالي، إلى درجة جعلت وزير الخارجية يصفه بأنه *"اتفاق يفتح آفاقاً واعدةً من أجل مستقبل أفضل لكافة الماليين."* كما اعتبروا هذه الوثيقة بمثابة اتفاق سلام شامل ومستدام يضمن حلاً نهائيا للأزمة التي تهز شمال مالي. يمكننا أن نتفهم هذا التفاؤل الجزائري، فهو من قبيل تقديم انطباع للمجتمع الدولي كون القيادة الجزائرية للوساطة في هذا النزاع قد كللت بالنجاح، وبأن الدبلوماسية الجزائرية تعافت وعادت إلى أمجادها السابقة

خاصة في فضائها الإفريقي. على نحو ذلك، فقد جاءت الإشادة بهذا الاتفاق من طرف المجموعة الدولية. أين اعتبر أعضاء مجلس الأمن الدولي اتفاق السلام والمصالحة بين حكومة مالي والجماعات المسلحة وفريق الوساطة الدولي، بأنه فرصة تاريخية إذ ذكروا في بيان صحفي أن "*اتفاق السلام والمصالحة الذي تم التوقيع عليه بالأحرف الأولى من قبل ممثلي الحكومة وطرف في ائتلاف الجماعات المسلحة في أول مارس/آذار الماضي في الجزائر كان خطوة حاسمة لتحقيق يلام دائم في الصراع الذي يعصف بمالي.*"

غير أن المتتبع بحرص للظروف التي تم خلالها توقيع هذه الوثيقة، والملابسات التي شابت العلاقات بين طرفي الصراع من جهة، وبين فصائل الطوارق المتمردين من جهة أخرى، والأحداث التي لحقت ذلك التوقيع تجعلنا نبلغ حد التشاؤم حول مصير هذا الاتفاق، والسلام والأمن بكيفية عامة ليس في مالي وحسب ولكن أيضا في كامل المنطقة. فلا تزال هناك العديد من العقبات والتحديات تقف أمام تجسيم تلك الوثيقة على أرض الواقع وتفعيل بنودها.

في البداية، رفضت تنسيقية الحركات الأزوادية والتي كانت تخوض الحرب في الميدان، من أجل تحقيق مطالب خاصة ما تعلق منها بتحقيق حكم ذاتي. غير أنهم أجبروا على التوقيع بعد ذلك على مضض وبضغط جزائري ودولي. يقول قادة الحركات الأزوادية الرافضة لمشروع الاتفاق: "*إن مشروع الاتفاق لا يلبي أبسط مطالبهم، حيث لا ينص على قيام حكم ذاتي في المناطق الشمالية ولا على حكم فيدرالي. ويؤكد على التشبث بوحدة الأرض المالية، ويبقي السلطة والسيادة بشكل كامل على تلك المناطق بيد الحكومة.*" إذن، اعتبرت تنسيقية الحركات الأزوادية أن الوثيقة المذكورة تقدم تنازلاً مجانياً عن مطالب حملوا السلاح من أجلها وقتل عدد كبير من أبنائهم دفاعاً عنها. هذا الامتعاض الطوارقي من الاتفاق، ورفض بعض الفصائل النهائي له، يوحي بأن الأساس الذي بني عليه هذا الاتفاق هش وغير متين، ما قد يقود إلى طريق مسدود، قد يؤدي إلى انهيار المسار نهائياً والعودة إلى نقطة البداية الدموية.

توقيع اتفاق السلام والمصالحة، لا يعني نهاية الأزمة. فقد يفتح المجال لبروز خلافات بين السلطة المركزية في باماكو والحركات الأزوادية المتمردة. يعني ذلك، أن مستقبل المنطقة سيكون رهين مدى تفعيل بنود الاتفاق، فبنود هذا الأخير مرضية للغاية لكن ينبغي أن تترجم عملياً وبحرص. فالخبرة التاريخية توضح أن كل التمردات التي قامت بها الحركات الأزوادية، كانت نتيجة إخلال الحكومة المالية ببنود الاتفاقيات، وتنكرها

للوعود التنموية التي تقطعها للطوارق في الشمال. من ذلك، اتفاق السلام الموقع في 1991، والذي نص على العديد من الإصلاحات أهمها اللامركزية، غير أن هذا البند لم يُفعل قط لتلبية تطلعات السكان المحليين في شمال البلاد، إذ لم يحصلوا على استقلاليتهم المالية وضلوا في تبعية للحكومة المركزية.

التحدي الآخر الذي يواجه اتفاق السلام في مالي والمنطقة برمتها، يكمن في النزاعات المحلية التي تغذيها الأطماع المادية، فالصراع بين المجموعات الانفصالية والجماعات الموالية للحكومة عمقت من النزاعات المحلية وأججت إلى حد كبير حالة الفوضى وانعدام الأمن في شمال مالي، وعززت عناصر الصراع حول الأراضي ونقاط الوصول إلى المياه أو مراقبة مسالك التهريب الرابطة بين المجموعات المسلحة. فضلاً عن ذلك، الحرب التي شنها المتمردون الطوارق على الحكومة في مالي، ثم التدخل العسكري العنيف من طرف فرنسا، خلفت أوضاعاً اقتصادية واجتماعيية وانسانية مزرية. ففي ذروة الأزمة غادر 500 ألف شخص مالي إلى الدول المجاورة، ورغم عودة 400 ألف منهم، مازالوا يواجهون أوضاعاً صعبة في إعادة بناء حياتهم فقد خلفت الحرب مجتمعات أكثر ضعفا، وتدهورت سبل العيش وتقلصت الخدمات.. كما تواجه مالي اليوم ارتفاعاً في مستوى انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية.

خاتمة

انتهى بنا التحليل في ختام هذه المقالة إلى القول، أن الصراع في شمال مالي وضع الدبلوماسية الجزائرية على محك الاختبار العملي. ففي السنوات الأخيرة، اعتمدت الجزائر أسلوب "التدخل الدبلوماسي" للمساهمة في حل الأزمات التي تعيشها المنطقة سواء المغاربية أم الساحلية الصحراوية. سيما أن الجزائر وقفت وحيدة في المنطقة في وجه كل هذه التحديات والمعضلات الأمنية. كما كان هدف الجزائر من هذا التدخل الدبلوماسي درء كل محاولات عسكرة المنطقة والتدخلات الأجنبية سيما الفرنسية والتي لا تقود إلا إلى المزيد من تعقيد الأوضاع في هذا الفضاء الجيوسياسي.

يشكل شمال مالي أبرز المناطق المرشحة لأن تتفاقم فيها الأوضاع، فمثلما رأينا قبل قليل، تمرد الطوارق في تلك المنطقة ليس وليد السنوات الأخيرة، ولكن يضرب بجذوره في التاريخ. فيرجع أساساً لسياسة التمييز العنصري التي مارسها الماليون من أصول إفريقية سوداء ضد السكان الأصليين من سكان الشمال الطوارق أمازيغ وعرب. وهذا بدوره نتيجة فشل الماليين في عملية بناء الدولة الوطنية بعد الاستقلال. وما انشغال الدبلوماسية الجزائرية بهذه المشكلة إلا كونها متعلق بصميم أمنها القومي. فلاعتبارات عديدة تجعل من الأمن

الجزائري امتداد للأمن في المنطقة عموماً وفي مالي خصوصاً، وذلك لأسباب عديدة تتعلق بالقرب الجغرافي وبالبنية الديمغرافية والاجتماعية فالسكان الطوارق منتشرون في كامل المنطقة تربطهم علاقات القرابة العائلية والقبلية فضلاً عن المصالح الاقتصادية والتجارية.

رغم نجاح الدبلوماسية في حل أزمات التمرد التي حدثت في شمال مالي منذ بداية تسعينيات القرن الماضي، غير أن هذا النجاح لم يكن سوى على الورق. فقد تمكنت الجزائر فعلاً من الجمع بين الفرقاء الماليين على طاولة المفاوضات وتوقيع اتفاقات السلام تحت عناوين متعددة، إلا أن هذه الاتفاقات دائماً ما تصطدم بواقع غير مشجع لتنفيذ بنودها. فما انفكت الحكومة المالية تتنكر لهذه الوثائق وتستمر في نفس سياستها العنصرية تجاه طوارق الأزواد، ما يجبر الأخيرين على التمرد من جديد. يشكل تمرد 2012، الأخطر على الإطلاق بعد رفع المتمردين مطلب الانفصال. وما زاد من خطورة هذا التمرد، تورط بعض فصائله في علاقة بالجماعات الإرهابية الناشطة في المنطقة، علاوة على التدخل العسكري الفرنسي الذي زاد من خلط الأمور وتعقيدها أكثر.

الجزائر، أدركت منذ البداية خطورة الوضع، لذلك انخرطت حتى العنق في هذه الأزمة بغية المساهمة في حلها، وعلى الرغم من تمكنها من التوصل إلى اتفاق السلام والمصالحة في مالي، ألا أن هذا الاتفاق مشوب بالكثير من النقائص، فهو لم يستجب لتطلعات المتمردين في حكم ذاتي في إقليم الأزواد. هذه النقائص، قد تنذر بعودة الأزمة من جديد، إذ أن كل المؤشرات توحي بذلك.

قائمة الهوامش:

(1) الطوارق: يسمون أنفسهم: كَلْ تَمَاشَقْ، كَلْ تَمَاجَقْ، كَلْ تَمَاهَقْ، تيفيناغ. هم الأمة الأمازيغية التي تستوطن الصحراء الكبرى، في جنوب الجزائر، وأزواد شمال مالي، وشمال النيجر، وجنوب غرب ليبيا، وشمال بوركينا فاسو.

(2) تقع منطقة أزواد شمالي جمهورية مالي بمحاذاة الحدود الموريتانية، وعلى الشرق منها يقع آدغاغ أيفوغاس المحاذي للحدود النيجرية والجزائرية. ويفصل بين منطقتي أزواد وآدغاغ أيفوغاس وادي تلمسي ويشكلان معا الصحراء المالية. ويشمل أزواد ولايات تمبكتو وغاو وكيدال، وعاصمته هي مدينة غاو كبرى المدن في المنطقة. تبلغ مساحة إقليم أزواد 822 ألف كلم مربع أو ما يقارب 66% من مساحة مالي الكلية البالغة مليونا و240 ألف كلم مربع. وتعادل مساحة الإقليم مجموع مساحتيْ فرنسا وبلجيكا معا.

(3) Modibo Keita. « La résolution du conflits touareg au mali et au niger ». Groupe de recherche sur les interventions de paix sur les conflits inter-etatiques, GRIPCI, note de recherche N°. 10, (juillet, 2002.) P 14. « https://gitpa.org/Dvd/pj/TOUAREG/TouaregC4_1.pdf »

(4) انظر: وثيقة اتفاق تمنراست "الاتفاق على وقف الاعمال العدائية" (النسخة الفرنسية)

« Accord sur la cessation des hostilité »(tamanresset, 6 janvier 1991).

« www.unesco.org/culture/fr/indigenous/Dvd/pj/TOUAREG/TouaregC4_2.pdf . »

(5) عبد النور بن عنتر. البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي. (الجزائر: المطبعة العصرية، 2005). ص 56.

(6) Modibo Keita. Op.cit. p 29.

(7) أنظر: وثيقة "اتفاق الجزائر 2006" (النسخة الفرنسية)

Accord d'alger de 2006: « Restauration de la paix, de la sécurité et du developement dans la region de kidal »

*docplayer.fr/18917478-**Accord-d-alger**-pour-la-**restauration-de-la-paix-de-la-securite**...*

(8) حسني علي. "تقرير الوساطة الجزائرية في مالي مصاعب وفرص". شؤون إفريقية. العدد: 6، (2014/07/26). ص ص 4-6.

(9) لكن تجدر الإشارة، أن هذا المطلب (الإنفصال)؛ كان بمبادرة من الحركة الوطنية لتحرير أزواد، وهي التي تمثل المقاتلين العائدين من ليبيا، بعد سقوط القذافي. إذن، فهذا المطلب لا يمثل كل الشعب الطوارقي في شمال مالي، الذي تمثله العديد من الفصائل. ففي تقديرنا، أن هذا المطلب ليس سوى رد فعل عنيف لمقاتلين في حالة إحباط، وسوف لن يجد صدىً داخلياً لافتقاده لقاعدة شعبية عريضة، ناهيك على أن يجد صدى دولي للإعتراف به.

(10) حسني علي. مرجع سابق. ص 7.

(11) أنوار بوخرص.. "الجزائر والصراع في مالي." أوراق كارنيغي، (23 تشرين الأول/أكتوبر 2012). ص ص 22-25.

(12) فريدوم أونوها. التدخل العسكري الفرنسي-الإفريقي في مالي: المخاوف المتفاقمة. مركز الجزيرة للدراسات. (الدوحة 14 فبراير/شباط 2013). ص ص 3-5.

(13) الخبر 2012/02/27.

(14) المرجع نفسه.

(15) نية التدخل الفرنسية، كانت مؤيدة بقرار من مجلس الأمن رقم (2085) يسمح بالتدخل العسكري، لكنه يفضل أن يكون إفريقيا. كما كان (قرار التدخل الفرنسي) باستنجاد الحكومة المالية، التي طلبت رسميا المساعدة الفرنسية. يفهم من طلب الحكومة المالية هذا، تقديم الولاء لفرنسا صاحبة التأثير الأكبر في المنطقة، وتثبيت ركائزها في الحكم خاصة وأنها وصلت عن طريق انقلاب.

(16)عبد النور بن عنتر. "التدخل في مالي: نضرة من الداخل الفرنسي الرسمي والشعبي". مركز الجزيرة للدراسات. (الأحد 27 يناير/كانون الثاني 2013). ص 3.

(17) أنوار بوخرص. مرجع سابق.

(18) Brefing Afrique de crisis group. « Mali: derniere chance à Alger ». N° 104, (18 nouvembre, 2014). p 9.

(19) أنظر: وثيقة "اتفاق السلام والمصالحة الوطنية في مالي". (النسخة الفرنسية)

« Accord pour la paix et la reconciliation au mali issu du processus d'alger ». *photos.state.gov/libraries/**mali**/...**accord**.../1-**accord**-**paix**-et-**reconciliation**-francais.pdf*

(20) سيدي عمر بن شيخنا. "المفاوضات المالية–الأزوادية في الجزائر: قراءة في وثائق المفاوضات وسيناريوهات المستقبل". مركز الجزيرة للدراسات، 29 ديسمبر 2014. ص ص 3–7.

(21) الجزائر: جولة ثانية من مفاوضات السلام في شمال مالي". من موقع قناة العربية الالكتروني.

(22) Internationale crisis group. Op.cit. P10.

(23) سيدي أعمر بن شيخنا. مرجع سابق. ص 04.